وفي الاشـارة الى عدم الاضرار بالحقوق المدنية والدينية نجد تجاهلاً تاماً للحقوق السياسية بالنسبة الى الفلسطينيين، بينما اشترط الوعد الاّ يؤدي انشاء الوطن القومي الى الاضرار بالحقوق السياسية التي لليهود في البلدان الاخرى؛ وفي ذلك خطورة بالغة، فالاضرار بالحقوق السياسية لليهود غير جائـز داخـل فلسطين وخارجها، والتجاهل للحقوق السياسية للفلسطينيين، اصحاب الارض الشرعيين، لا ذكر له[٨٦].

ومن الملاحظ، ايضاً، ان النص خلا من الاشارة الى حدود فلسطين. ومن المعلوم ان فلسطين لم تكن عبر التاريخ الا جزءاً لا يتجزأ من سوريا؛ اذ لم يكن هناك، في اية مرحلة تاريخية، كيان جغرافي سياسي اسمه فلسطين. وفي النص كلمة «وطن»، ولا ذكر لكلمة «دولة»؛ وربما كان الغموض المتعمد منعاً للاثارة[٨٧]. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فالوعد غير شرعي لاعتبارات كثيرة، منها ان بريطانيا كانت مرتبطة مع الشريف حسين باتفاقية تضمن الاستقلال لبلدان الهلال الخصيب.

كما ان الوعد جاء مناقضاً لرغبة السكان بنتيجة استفتاء لجنة كنغ ـ كرين، الذي اكد الرفض القاطع للوعد؛ كما انه مناقض للتصريح البريطاني الموجه الى السبعة السوريين في القاهرة، ومخالف للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم، ومخالف لمبادىء الرئيس ولسون الاميركي التي نادت بحق تقرير المصير، ومخالف للضمانات التي اعطاها هوغارت لحسين.

ومن هذه الادلة، يتضح بطلان الوعد قانونياً وعدم شرعيته. لكن بريطانيا وجدت ان مصلحتها تقتضي الانحياز الى الصهيونية التي تجد فيها حليفاً دائماً وابدياً لا غنى له عنها، وانه سيقوم بخدمة مصالحها نيابة عنها، وهو اجدى لها من التحالف مع العرب.

اما التفسيرات البريطانية اللاحقة للوعد، من حيث مراعاة انشاء الوطن القومي اليهودي وعدم الضرر بالمصالح الدينية والمدنية، فقد كانت اكذوبة كبرى فضحها الانحياز الكلي للحركة الصهيونية ابان انتدابها، والذي تمخض عنه، برعايتها وتطبيقها للوعد بالمفهوم البريطاني، قيام اسرائيل وتهجير الفلسطينيين.

ان الازدواجية التي تضمنها الوعد، انما كانت لعبة بريطانية. فقد عملت بريطانيا، بمهارة، لخلق اسرائيل، لذلك رأينا انها، في مؤتمر سان ريمو، فرضت انتدابها على فلسطين، مقصية فرنسا الطامعة بسوريا الطبيعية، وضمّنت قرارات هذا المؤتمر التعهد المجدد لتنفيذ وعد بلفور واعطائه صيغة دولية، «ثم انتزعت تفويضاً من عصبة الامم بشرعية انتدابها على فلسطين. وفي الوقت الذي اصدر فيه الوعد كان اللنبي، القائد البريطاني، دخل فلسطين واعلن الاحكام العسكرية فيها. «اما سوريا الداخلية، من العقبة الى حلب، فجعلت ادارتها عربية، وعلى رأسها فيصل، باسم الادارة الشرقية لبلاد العدو المحتلة، مع بقائها تابعة للقيادة العامة. واما لبنان وسواحل سوريا، فجلعت ادارتها بيد فرنسا باسم الادارة الغربية لبلاد العدو المحتلة»[٨٨]. وواضح من هذه الاجراءات انها تنفيذ لاتفاقية سايكس ـ بيكو المعدلة بقرارات سان ريمو. وما التصريح الفرنسي ـ البريطاني الذي اصدر اثر الاحتجاجات على هذه الاجراءات، التي زعم انها مؤقتة، الا من باب التعمية لانجاز مخطط التآمر الامبريالي دون اثارة السكان.

على ان بداية عملية تهويد فلسطين اتضحت معالمها في تموز (يوليو) العام ١٩٢٠، بتحويل الادارة العسكريـة الى مدنية، وتعيين هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني، مندوباً سامياً على فلسـطين. وقـد جاء في مذكـراتـه: «عينتني حكـومـة صاحب الجـلالة وهي على بينة تامة بميولي